## ورشة علمية لإجازة توصيات الجامعة لمؤتمر التعليم العام:

# تقديم رؤية مستقبلة تساعد في تحسين التعليم العام والعالي

# تأكيد أعضاء هيئة التدريس على إعلاء شأن المعلم وتغيير طرق التدريس التقليدية

نائب مدير الجامعة

عميد عمادة البحث العلمي

**رصد: بحيرة الضو العاقب**

أقامت جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ورشة علمية بغرض عرض توصيات الجامعة لمؤتمر التعليم العام بقاعة الشهداء بأم درمان والتي ضمت عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والتي ترأسها الدكتور عمر محمد حامد فقد تعرضت التوصيات لسياسات القبول ،والتمويل ،والبحث العلي ،والاعتماد والتقويم ،والتعليم الأهلي والأجنبي ، والتعريب ،والتأصيل ،والتعليم عن بعد ،والتدريب ،وكليات التربية بجانب قضايا عامة في التعليم وقد أخذت اللجنة التي قامت بإعداد هذه التوصيات الموجهات الصادرة في لقاء نائب الرئيس مع اللجنة العليا للمؤتمر الذي يمثل منبرًا شوريًا يلزم توسيع المشاركة فية وضرورة التنسيق بين التعليم العام والعالي باتباع المنهج التكاملي في إعداد الأوراق وتقديمها خاصة في المجالات التي تربط المستويين من التعليم وضرورة احتواء المؤتمر على دراسات تقويم جادة ومستبصرة للوقوف على السلبيات لتقويمها في المستقبل على أن تقوم هذه الدراسات على فهم أن نظام التعليم يقوم على مخرجات منفصلة عن وجدان المجتمع وقيمه لا يعتبر ذا فائدة وأن يكون التعليم مرتبطًا بمخرج يمكنه التكيف لتأمين احتياجاته الضرورية بممارسة ما تعلمه في قاعات الدرس لكسب عيشه وليس الضرورة الحصول على وظيفة .

وذكر أ.د. أحمد سعيد سلمان نائب مدير الجامعة في كلمته أن هذا المؤتمر أشهر به قبل الانفصال وتم إعداد الأوراق في ظل السودان الموحد وعند حدوث الانفصال رأت اللجنة إعادة الأوراق ثم عرضت على النائب الأول الذي طلب إعادة الأوراق إلى الولايات على أن تعمل كل ولاية مؤتمرًا خاصًا للتعليم العام وعرض جميع التوصيات وأكد على ضرورة اطلاع كل أعضاء هيئة التدريس على هذه التوصيات للإضافة أو تقديم رؤية مستقبلة في كل المحاور بما يساعد على تحسين التعليم العام والعالي مشيرًا إلى أهمية حصول عضو هيئة التدريس على التدريب الخارجي وذلك لزيادة مقدرته العلمية وقد اقترح الدكتور أحمد سعيد بأن تقوم كلية الدراسات العليا باختيار موضوعات معينة في مشكلة تحتاج إلى بحث وعرضها لاختيار موضوعات فيها إضافة للطالب وقد وجدت الورشة تجاوبًا من أعضاء هيئة التدريس فقد أكدوا على ضرورة تقويم اللغة العربية والإنجليزية في مجال التخصص وإعلاء شأن المعلم والاهتمام به إضافة لمعالجة البيئة الجامعية وتغيير طرق التدريس التقليدية لإخراج طالب فاعل والتخلص من مسألة الخوف من التغيير كما تحدث الأساتذة عن المعجم العربي الموحد وأن الدولة لا تهتم بالبحث العلمي وعدم الاستفادة من توصيات البحوث وقد أوصى الأساتذة بضرورة سعي الجامعات للاستفادة من الموارد الموجودة لديها والاهتمام بالاستثمار لإضافة مصدر لكل الجامعات .

**وجاءت توصيات الورقة ومقترحاتها على النحو التالي :**

أولاً- في جانب البحث العلمي: إنشاء عمادة خاصة للبحث العلمي في كل مؤسسة جامعية، وإنشاء مراكز بحثية تحت إشراف عمادة البحث العلمي المقترحة، وأن تجعل الدولة الصرف على البحث العلمي بعد الأمن القومي مباشرة، ولا بد من تشجيع هيئة التدريس على البحث العلمي بالآتي:(تقليل ساعات التدريس وإضافة ساعات بحثية، مكافأة الباحثين منهم ماديًا ومعنويًا، وحفزهم على المشاركات داخليًا وخارجيًا بتحمل نفقاتها عنهم، ومنح أعضاء هيئة التدريس إجازة تفرغ علمي - (إجازة سبتية) ، والاهتمام بالبحث العلمي الجماعي وتشجيع البحث العلمي في الدراسات العليا بالآتي: ( التدقيق في اختيار الطلاب الباحثين، للتأكد من إمكانياتهم العلمية واستعدادهم الفطري، والتدقيق في إجازة الموضوعات التي يتقدم بها الطلاب لنيل الدرجات العلمية، واختيار مشرفين من المشهود لهم بالكفاءة والدقة واتخاذ الضوابط الكفيلة بمتابعتهم، وأن تُعد مرحلة الدراسات العليا خدمية وليست استثمارية، أي لا ينظر لدخلها المالي، وإنشاء مركز لتحليل نتائج بحوث الدراسات العليا وتوصياتها، وأن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوجيه البحوث العلمية نحو مجالات خدمة القضايا القومية، وأن تطرح بعض القضايا للبحث.)

**ثانيًا- في جانب التأصيل والتعريب:**

إعادة كل مادة مقررة في التعليم العام والعالي إلى أصولها الشرعية في القرآن والسنة والسيرة، وإعادة النظر في جهود التأصيل القائمة حاليًا، فلا يكفي لهذا التأصيل ما ألزمت به الجامعات من دراسة لمادة الثقافة الإسلامية، فهي أقل مما يعلم في مرحلة الأساس، وإدخال مادة دراسية بمسمى (تأصيل العلوم أو التأصيل المعرفي) في مؤسسات التعليم العالي، وأن يبدأ التأصيل بتدريب أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات على قواعد التأصيل، وتدريب أساتذة للتأصيل ليقوموا بدورهم في تدريب أعضاء هيئة التدريس في العلوم التطبيقية والإنسانية؛ بغرض الوصول إلى ما يقابل موادهم في الشريعة الإسلامية وتراث المسلمين، وأن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس والبحث والتخاطب؛ لأنها لغة ديننا (القرآن والسنة) ولغتنا القومية التي يتم بها التفاهم، وعلى الذين تعلموا بلغات أخرى غير العربية أن يسعوا جاهدين ليعتادوا على تجاوز المفردات الأجنبية إلى لغتهم القومية، والعمل على ترجمة البحوث والمؤلفات غير العربية إلى لغتنا القومية، ونفضل ترجمة المجموعات على ترجمة الأفراد، وعلى الجامعات أن تنشئ مراكز للترجمة يشرف عليها أكفاء من العلماء يحملون همّ أمتهم خاصة وهمّ الإنسانية عامة، وأن نترجم من لغتنا العربية إلى لغات المخاطبين بالدعوة لتبليغهم إياها؛ وإيصال كل ما هو نافع لهم؛ فمعظمهم غير ناطق بالعربية، وتوجيه الجهود نحو إصدار المعجم العربي الموحد بغرض توحيد المصطلح العلمي.

**ثالثًا - في جانب كليات التربية:**

جعل كليات التربية مناطق جذب للمتفوقين علمًا وقيمًا من الطلاب، وذلك بمنحهم رواتب وإعانات مالية، واعتبار كليات التربية بالجامعات كليات استثمار بشري، وإضافة أهداف جديدة لكليات التربية أبرزها:(تنظيم برامج تدريبية لتأهيل المتخصصين والقادة في الوظائف المختلفة لمهنة التربية والتعليم، والمشاركة في تطوير التعليم الجامعي بالجامعات من خلال تنظيم برامج إعداد المعلم الجامعي، والقيام بدور الإعداد التربوي (التدريسي) للقائمين بالتدريس الأكاديمي في كليات التربية والكليات الأخرى.)، وتغيير أساليب القبول الحالية لطلاب التربية ليكون بناءً على نتائج المقابلات الشخصية، واختبارات القدرات اللفظية، واختبارات نفسية وجسمية، ومقاييس الميول المهنية، وأن يكون إعداد المعلم بنظام الأربع السنوات الحالي (التكاملي) مع إضافة سنة خامسة للتربية العملية، وأن تختص كليات التربية وحدها بالإعداد التربوي لخريجي الكليات غير التربوية (التتابعي)، وأن تكون نسبة الإعداد الأكاديمي والمهني والتربوي ٦٠٪ و٢٠٪ و٢٠٪ على التوالي، وأن تكون الأبنية والتجهيزات في كليات التربية وفق النظم الحديثة المتبعة عالميًا في إنشاء الكليات التربوية، واعتماد النظام التتابعي في إعداد المعلمين بنظام (٤ + ١)، وإلزام كل جامعة بها كلية تربية بإلحاقها بمدارس تدريب (أساس أو ثانوي)، وأن يكون تقويم الطالب على أساس، التقويم الشامل المستمر طوال العام الدراسي، ويبنى على:( الحضور، أعمال السنة ، المناقشات، الأبحاث، الجانب الخلقي، والأداء العملي والتحريري).

**رابعًا - في جانب التقويم والاعتماد:**

رعاية الدولة ممثلة في وزارتي التعليم العالي والمالية لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد، وتخصيص الميزانيات لها، والإنفاق عليها بسخاء، وتقوية ثقافة الجودة الشاملة وتدعيمها بين العاملين في مؤسسات التعليم العالي على اختلاف مستوياتهم؛ حتى تصبح عملية تجويد العمل ديدنهم وسمة من سماتهم ويتمثلونها خلقًا، والاهتمام بإكمال دراسة الهياكل التنظيمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالبلاد، وتعديلها بما يناسب مطلوبات الجودة الشاملة؛ لتنطلق بالتجربة إلى غاياتها، وإلزام مؤسسات التعليم العالي كافة بوضع دليل لإجراءات العمل، والعمل على تطبيقه بدقة مع وضع الوسائل الكفيلة بالمتابعة والتقويم بهدف التعديل والتنقيح ومعالجة العيوب، وتكثيف الجهود لإكمال مشروعات الجودة الشاملة بكل الجامعات، وتوصيلها إلي غاياتها، وتشجيعها على الحصول على الاعتماد المحلي ومن ثم العالمي.

**خامسًا - في جانب سياسات التدريب:**

توفير بعثات خارج السودان للتبادل المعرفي والعلمي؛ على أن تخصص لنيل الدرجات العلمية، كالماجستير والدكتوراة للمشاركة في الدورات التدريبية المتخصصة، وتكثيف عقد دورات تدريبية متخصصة في المجالات الحيوية كاللغة الإنجليزية واللغة العربية والحاسب الآلي والإنترنت وطرق التحليل الإحصائي والبحث العلمي، وإنشاء مراكز تدريب في الجامعات لتدريب العاملين بالقطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم لترشيح أكبر عدد من الأساتذة لتأهيلهم لنيل الدرجات العلمية العليا (الماجستير والدكتوراة)، والاهتمام ببرامج التنمية المهنية لجميع منسوبي مؤسسات التعليم العالي وتخصيص المال اللازم لها؛ وذلك استغلالاً لإمكانياتهم ومهاراتهم الكامنة.

**سادسًا - في جانب سياسات القبول:**

مراجعة اللوائح والقوانين المنظمة للقبول للجامعات، خاصة لوائح التقديم الأول والثاني والخاص والاستقالات؛ بما يزيل التعقيد ويحقق الرغبة الحقيقية للطالب، ومراجعة المناهج الدراسية في التعليم العام، (الأدبي والعلمي) لجعلها توافق مطلوبات الكليات الجامعية؛ ولأجل استمرارية المناهج من التعليم العام إلى العالي، وإعادة تقييم مواد الشهادة الأهلية وشهادات المعاهد المتخصصة الأخرى بما يتناسب ومتطلبات الكليات الجامعية، وإعادة تقدير الرسوم الدراسية بالجامعات المختلفة، الحكومية والخاصة، بما يتناسب ومقدرات الطلاب المالية الحقيقية؛ ولتوفير فرص الدراسة لمختلف طبقات المجتمع، وتقليل عدد الرغبات في استمارة التقديم للجامعات لتسهيل تحديد الرغبة الحقيقية للطالب وللتقليل من الاستقالات.

ربط سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، وإعادة النظر في نظام القبول بالنسبة المطلقة خاصة في كليتي الطب والتربية، ثم تحديد نسبة معينة لدخولها، أو تحديد ترتيب الرغبة عند التقديم بأن لا تتعدى الرغبة الخامسة مثلاً.

**سابعًا - في جانب الدراسة عن بعد:**

اعتماد سياسة إنتاج الكتاب الجامعي مع التمويل الكافي له بشكليه الرقمي والورقي، وتزويد مواقع الجامعات على الإنترنت بالخدمات التعليمية التعلمية بمختلف أشكالها، وتصميم مناهج متكاملة تلائم الدراسة عن بعد في كل مؤسسة جامعية، ونشر ثقافة التعليم عن بعد عن طريق تخصيص حملات إعلامية، وتوفير الأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية التعلمية اللازمة للتعليم عن بعد، والاستفادة من المكتبة الإلكترونية بالجامعات لنقل المحاضرات عبر الفيديو كونفرس، وحث الجامعات على إنشاء وسائل سمعية ( إذاعة) ومرئية (تلفاز) ومسجلة (كاسيت).

**ثامنًا - في جانب سياسات التمويل:**

اعتماد ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي تُوجّه للتعليم العالي والبحث العلمي ، فهناك من ينفق ٣٠٪ على التعليم، واعتماد الوقف موردًا أساسًا لتمويل ميزانيات الجامعات، وذلك بتخصيص مساحة من كل خطة إسكانية أو استثمارية أو تجارية توقف للتعليم بكل مراحله، تُمثل موردًا دائمًا له، وإعفاء كل واردات الجامعات والمدخلات المتعلقة بالعملية التعليمية من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، وقد كان هذا الإعفاء مطبقًا ثم ألغي، فنرجو أن يُعاد، تخصيص نسبة من إيرادات بعض الوزارات والمؤسسات لصالح التعليم العالي ( كوزارة الصناعة، الطاقة والتعدين، الاتصالات )، والتركيز على ميزانية التنمية ودعمها بصورة كبيرة حتى تتمكن الجامعات من إكمال بنياتها التحتية خلال فترة زمنية معلومة، ومنح خدمات الكهرباء والمياه مجانًا لمؤسسات التعليم العام والعالي، وإقرار سياسة المشاركة المجتمعية في تكلفة التعليم.

**تاسعًا - في جانب قضايا عامة في التعليم:**

أن تشتمل شروط الانضمام لعضوية هيئة التدريس، وشروط ترقية الأساتذة على إجادة المهارات التدريسية، لا على البحوث فقط، ورفع سن المعاش للأستاذ في التعليم العام والعالي إلى سبعين عامًا، ومراجعة المناهج الجامعية في الدراسات التطبيقية والنظرية؛ بغرض إزالة الأفكار الإلحادية المناقضة للإسلام، وتضمين التراث العلمي الذي خلفه علماء المسلمين إلى المناهج الجامعية؛ للاستفادة منه كما استفادت منه الأمم الأخرى، وإنشاء مركز أكاديمي ضخم على مستوى رئاسة الدولة يختص بتأصيل المقررات الدراسية في التعليم العام والعالي معًا، ولا بد من ربط مناهج التعليم العام بمناهج التعليم العالي ربطًا رأسيًا تكامليًا، خاصة في مجالي اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وأن تنشئ كل من وزارتي التعليم العام والعالي قنوات فضائية تربوية تعليمية، وإعادة النظر في السلم التعليمي العام، بأن يكون (٤. ٤ . ٤) ويقضي ذلك بضرورة إعادة المرحلة المتوسّطة إلى السلم التعليمي، ومعالجة أمر التعليم وإصلاحه بإقامة مؤتمرات وحلقات النقاش ولقاءات تفاكرية دوريّة، يقيمها معلمو التعليم العام والعالي معًا، والتقليل من مؤسسات التعليم والمدارس الخاصة التي تنظر إلى الطالب نظرةً استثمارية، مع إصلاح التعليم الحكوميّ، وتقوية اللغة الإنجليزية؛ لأنها لغة العلم خاصة في مرحلتي الأساس والثانوي، وفي تعليم العلوم التطبيقية بصفة خاصة، وتهيئة بيئة تربوية عامة من خلال تكامل المؤسسات التربوية، كالأسرة، ووسائل التوعية والثقافة، كالمذياع والتلفاز، والتركيز في مناهج التعليم العام على تنمية مهارات إعمال الفكر بدلاً عن التلقين والحفظ، والتقليل من تأثر التلميذ بالمؤثرات الخارجية، كالفضائيات، والإنترنت، وغيرها؛ فهي تضعف مستوى الطالب، سواء في التعليم العام أم العالي، والاهتمام بالمكتبات المدرسية، وزيادة الاهتمام بالتعليم المهني والفني.

نور المشاني
هيئة التحرير :
محمد جعفر نايل
سامر عوض السيد مالك
قسمة أحمد خليفة
نهى حامد عبد الرحمن
التصحيح اللغوي:
د. خالد عبد الله علي
مقر الصحيفة
أم درمان شارع الموردة
ت / ٨٦/٤٥٠٠١٨
E-mail:c.m.training@hotmail.com
الجمع الإلكتروني
و الإخراج الفني
الطابعون :
دار جامعة القرآن الكريم للطباعة